بيان مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

٧ أكتوبر ٢٠١٠

١- عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الرابع والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٠. وقد رأس الاجتماع معالي السيد برافين غوردان وزير مالية جنوب إفريقيا والنائب الأول للرئيس، وتولى منصب النائب الثاني السيد براناب موخرجي وزير مالية الهند، ومثَّل البرازيل كرئيس للمجموعة سعادة السفير ماركوس غلفاو سكرتير الشؤون الدولية في وزارة المالية البرازيلية.

أوجه عدم اليقين في الاقتصاد العالمي

٢- أشار الوزراء إلى أن وتيرة التعافي العالمي أصابها الضعف وأصبحت مغلفة بمزيد من عدم اليقين منذ اجتماعهم السابق. ففي سياق التعافي الجاري الذي يتقدم بسرعات متعددة، ظلت معظم المناطق النامية محتفظة بزخم النمو الذي أحرزته بفضل قوة أساسياتها الاقتصادية وصلابة أطرها الاقتصادية الكلية. غير أن التعافي ازداد تباطؤا في الاقتصادات المتقدمة، حيث يواجه العديد منها حلقة مفرغة يتعاقب فيها ضعف الميزانيات العمومية السيادية وارتفاع معدلات البطالة وغياب ثقة المستهلكين واستمرار هشاشة القطاع المالي. وذكر الوزراء أن تزامن ضبط أوضاع المالية العامة في كثير من الاقتصادات المتقدمة واتساع النطاق الذي يشمله هذا الضبط يهددان بدخول الطلب العالمي في دوامة من الانخفاضات المتعاقبة. وعلى هذه الخلفية، زادت مخاطر التطورات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

٣- ورغم أن الأسواق الصاعدة والبلدان النامية سوف تستمر في تقديم دفعة قوية للاقتصاد العالمي، فمن غير الممكن أن تكون هي المحركات الوحيدة وراء التعافي العالمي. وقد أعرب الوزراء عن قلقهم من أثر التفاوت المتزايد في السياسة النقدية بين البلدان المتقدمة والنامية. وعلى وجه التحديد، ساعدت احتمالات استمرار أسعار الفائدة المنخفضة في البلدان المتقدمة على حدوث طفرة في التدفقات الرأسمالية إلى بعض الأسواق الصاعدة، مما فرض ضغوطا رافعة لأسعار الصرف وولَّد ضغوطا تدفع الاقتصاد إلى الدخول في نوبة من النشاط المحموم، وجلب معه مخاطر زيادة مواطن الضعف وتحول اتجاه التدفقات. ونظرا للمخاطر التي تفرضها الطفرات في تدفقات رؤوس الأموال، دعا الوزراء صندوق النقد الدولي لتعزيز مراقبة هذه التدفقات والنظر في البدائل الممكنة لتخفيف مخاطرها.

٤- ومع استمرار أجواء عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي وتباين توجهات السياسات، استمرت أهمية الإجراءات التنسيقية والتعاونية على مستوى الاقتصاد الكلي وأصبحت أكثر تشعبا مما كانت عليه في بداية الأزمة.

وشدد الوزراء على الدور المحوري الذي يضطلع به الصندوق في هذه الجهود التنسيقية المعززة، ورحبوا بإطار وعملية التقييم المتبادل الذي أنشأته مجموعة العشرين باعتباره وسيلة تتيح للاقتصادات الكبرى اتخاذ إجراءات استباقية وتعاونية، وطلبوا أن يكون إطار التقييم المتبادل مراعيا لاحتياجات جميع البلدان النامية. وقد أعرب الوزراء عن استعدادهم للتعاون مع مجموعة العشرين في هذا الصدد.

٥- ورحب الوزراء بالجهود الجارية لتقوية التنظيم المالي، لا سيما من خلال عمل "مجلس الاستقرار المالي" و"لجنة بازل". وأعربوا عن رأيهم بأن إطاري رأس المال والسيولة الجديدين يمثلان خطوة مهمة على المسار الصحيح، ولكنهم أشاروا إلى ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة في هذا الخصوص. ودعا الوزراء إلى ضبط ومواءمة القواعد الجديدة بما يتناسب مع احتياجات البلدان النامية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بكفاءة الأداء في أسواق الائتمان والعمل على تعميقها والتكلفة المصاحبة للائتمان.

٦- وأعرب الوزراء عن قلقهم تجاه عودة التقلب في أسعار الغذاء. ودعوا المجتمع الدولي، بما فيه الصندوق والبنك الدولي، إلى الانتباه الدقيق لهذه الأمور والاستعداد لمساعدة البلدان المتضررة على تحمل التكاليف ذات الصلة، لا سيما البلدان الأفقر.

٧- وشدد الوزراء على ضرورة الحفاظ على الالتزامات المتعهد بها، عن طريق تجنب الضغوط الحمائية في التجارة والتمويل والاستثمار وخدمات العمالة، كما أكدوا أهمية إحياء جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية والتوصل إلى ختام عاجل لها.

إصلاح صندوق النقد الدولي

٨- وأكد الوزراء أن مشروعية الصندوق وأهميته النسبية وفعالية جهوده في تنفيذ المهام المنوطة به تعتمد اعتمادا حاسما على معالجة الاختلال في نظام الأصوات والتمثيل المطبق فيه. وعلقوا أهمية كبيرة في هذا الخصوص على المناقشات الجارية حول إصلاحات نظام الحوكمة في الصندوق. وبينما يتعين أن يكون محور هذا الإصلاح هو القيام بإعادة مواءمة كبيرة لحصص العضوية، فقد أكد الوزراء مجددا أن هدف المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص والمقرر استكمالها في موعد غايته يناير ٢٠١١ لا بد أن يتمثل في تحويل نسبة لا تقل عن خمس نقاط مئوية من أنصبة حصص الاقتصادات المتقدمة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ودعا الوزراء البلدان التي لم تستكمل بعد إجراءات المصادقة على إصلاح نظام الحصص والأصوات المتفق عليه في عام ٢٠٠٨ أن تبادر باتخاذ هذه الخطوة.

٩- وأشار الوزراء إلى أن عملية إعادة المواءمة ينبغي أن تعبر عن الأوزان الاقتصادية سريعة التطور في الاقتصاد العالمي. وقالوا إن صيغة الحصص الحالية لا يمكن أن تكون قاعدة ثابتة للاسترشاد بها في هذا الصدد. وأكد الوزراء مجددا دعوتهم إلى إصلاح صيغة الحصص، مشيرين إلى أنه سيتعين الحد من الاعتماد على هذه الصيغة

ومعالجة ما يشوبها من عيوب إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاحها للاستخدام في عملية التعديل القادمة مباشرة. وعلى وجه التحديد، أيد الوزراء إعطاء وزن أكبر بكثير لإجمالي الناتج المحلي المقيس بتعادل القوى الشرائية في إعادة مواءمة الحصص. وإذ أعرب الوزراء عن أسفهم لعدم إجراء مراجعة لصيغة الحصص قبل استخدامها مرة أخرى، وفقا لما دعا إليه قرار المحافظين لعام ٢٠٠٨، فقد دعوا إلى الالتزام التام بإصلاحها في غضون عامين وإجراء تعديلات أكثر تواترا في أنصبة الحصص استنادا إلى أحدث البيانات.

١٠- وذكر الوزراء أن المتوقع أن تكون بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية هي المستفيد الأساسي من إعادة المواءمة المزمعة، لكن ذلك يجب ألا يكون على حساب غيرها من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تكبدت خسائر بالفعل في عملية توزيع الحصص لعام ٢٠٠٨ والتي يقع عليها الضرر الأكبر من جراء مواطن القصور التي تشوب صيغة الحصص. وعلى ذلك، دعا الوزراء إلى توفير الحماية الكافية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى، وأيدوا حماية أنصبة حصص أكثر البلدان فقرا على أساس منفرد، لكنهم أكدوا أن ذلك يجب أن يأتي من خلال مساهمات الاقتصادات المتقدمة. وأعلن الوزراء عدم تأييدهم لحماية الاقتصادات المتقدمة استنادا إلى أنصبة الحصص المحسوبة والمستمدة من صيغة حصص تشوبها العيوب.

١١- واتفق الوزراء على أن الصندوق ينبغي أن يظل مؤسسة قائمة على الحصص تحقق التوازن الملائم بين الموارد المستمدة من الحصص والموارد المقترضة. وأشاروا إلى ضرورة ضبط حجم الزيادة المطلوبة في الحصص بما يكفل تلبية احتياجات الصندوق الكلية من الموارد إلى جانب تحقيق الأهداف المرجوة من إعادة مواءمة الحصص. وأيدوا تنفيذ زيادة كبيرة في الحصص لضمان التوصل إلى إعادة المواءمة المبتغاة بتحويل نسبة لا تقل عن خمس نقاط مئوية إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

١٢- وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بملاءمة حجم المجلس التنفيذي الحالي بالنظر إلى زيادة عدد البلدان الأعضاء. ودعوا إلى إعادة التوازن في تكوين المجلس من خلال زيادة عدد المقاعد التي تشغلها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بما في ذلك النظر في إمكانية إضافة مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء. وشددوا على أهمية التوصل إلى قرار بناء على توافق آراء الأعضاء في المجلس التنفيذي.

١٣- وأيد الوزراء تعزيز اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية مع الحفاظ على طابعها الأساسي ككيان قائم على توافق الآراء، ومع الحفاظ أيضا على سلامة هيكل الحوكمة الحالي. وأبدوا معارضتهم لأي اقتراح بإحلال مجلس استشاري أو أي كيان مماثل محل اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بحيث تتخذ فيه القرارات بنظام التصويت المرجح. وجدد الوزراء دعوتهم لاختيار رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراءات تقوم على العلنية والشفافية والجدارة بغضّ النظر عن الجنسية اعتبارا من الانتخابات المقبلة. وأشاروا إلى أن ذلك ينبغي أن يسري أيضا على اختيار الإدارة العليا مع المراعاة الواجبة للتوازن الإقليمي. ودعا الوزراء أيضا إلى زيادة التنوع في موارد الصندوق البشرية على كافة المستويات ــ من حيث الجنسية ونوع الجنس والتعليم والخبرة ــ ودعوا إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة القصور الحاد في مستوى تمثيل بعض المناطق والبلدان.

١٤- وأشار الوزراء إلى أن المراجعة الجارية لصلاحيات الصندوق ينبغي أن تستمر بالتوازي مع الإجراءات الطموحة الرامية إلى تحسين حوكمة الصندوق وتعزيز شرعيته. وقالوا إن التغييرات في صلاحيات الصندوق لا بد أن تقوم على توافق كبير في الآراء وأن تطبق بروح التعاون والتفاهم المتبادل.

١٥- واتفق الوزراء على الحاجة إلى تقوية الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الرقابة على البلدان المتقدمة والأسواق ذات الأهمية النظامية على أساس من الفعالية والمساواة لا تزال هي الخطوة الأهم في هذا الخصوص. وأيد الوزراء الخطوات الجاري اتخاذها لتعزيز الرقابة على مواطن الضعف المالية العالمية والنظامية وتحليل التداعيات التي تترتب على سياسات البلدان الكبرى، ودعوا إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لدمج تحليلات القطاع المالي في أعمال الرقابة، الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للنظم المالية في الاقتصادات المتقدمة التي نشأت فيها الأزمة الأخيرة.

١٦- ورحب الوزراء بما اتُخذ من إجراءات لدعم أدوات الصندوق المستخدمة في الإقراض كجزء من الجهود المبذولة لتقوية شبكات الأمان المالي العالمية. ورحبوا بالتغييرات التي أدخلت على "خط الائتمان المرن"، بما في ذلك إلغاء الحد الأقصى الضمني للاستفادة من الموارد وإطالة مدة الاتفاقات المعقودة بموجب هذا التسهيل. ورحب الوزراء بإنشاء "خط الائتمان الوقائي" لتلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان الأعضاء. وشددوا على ضرورة اعتبار هذين التسهيلين عنصرا مكملا وليس بديلا لما تحتاجه البلدان من مراكمة الاحتياطيات، وهي احتياجات مشروعة تتحدد حسب ظروف كل بلد على حدة.

١٧- ودعا الوزراء إلى إدخال مزيد من التحسينات على التسهيلات التمويلية المتاحة للبلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك التمويل الوقائي الذي يتجاوز حدود الأدوات الحالية. ورحبوا بإنشاء "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث" وإلغاء كافة الديون غير المسددة المستحقة للصندوق من هايتي.

أولويات التنمية

١٨- وأكد الوزراء الحاجة إلى وضع برنامج عمل تعاوني ومتعدد الأطراف للتنمية بغية دعم الأهداف والأولويات الإنمائية القومية. وقالوا إنه على الرغم مما أسفرت عنه الأزمة من نكسة كبرى في مسيرة التقدم الإنمائي التي استمرت على مدار العقد الماضي، فقد أبدت البلدان النامية درجة أكبر من الصلابة في مواجهتها مقارنة بما كانت عليه في فترات الهبوط الاقتصادي السابقة. وقد تمكن بعض البلدان النامية من اتخاذ إجراءات مضادة للاتجاهات الدورية، لكن معظم هذه البلدان كان مقيدا بعدم توافر الاحتياطيات الوقائية الكافية.

١٩- وأشار الوزراء إلى أن قمة الأمم المتحدة التي اختتمت أعمالها مؤخرا سلطت الأضواء على التقدم المحرز في مجال "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة"، وعلى التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. وشددوا على أن الإجراءات التي اتخذتها البلدان النامية قبل وقوع الأزمة سمحت بتحقيق مكاسب، وإن كانت متفاوتة، في الحد من الفقر، والالتحاق

بالمدارس، وصحة الطفل، والحصول على المياه النظيفة، ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المهمَلة. غير أن الأزمة أدت إلى ظهور تحديات جديدة. ودعا الوزراء لتنسيق الجهود والحفاظ عليها في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية، وتحسين صحة الأمهات، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان استمرارية الأوضاع البيئية وتوافر المرافق الصحية الأساسية، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة التي تبدو متأخرة عن ركب معظم البلدان الأخرى.

٢٠- وأحاط الوزراء علما بالمجموعة الكبيرة من الإجراءات التي دعا إليها القادة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وطلبوا إلى مجموعة البنك الدولي العمل مع شركاء التنمية الآخرين في تنفيذ جدول الأعمال المقرر. ورحبوا بالتركيز على جدول الأعمال الإنمائي في قمة مجموعة العشرين المقرر عقدها في العاصمة الكورية سول وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة في هذه المناقشات وفي مناقشات المتابعة اللاحقة، بما في ذلك المشاركة من خلال بلداننا الأعضاء.

٢١- ونوه الوزراء بالدعم الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لمساعدة البلدان النامية على الصمود في مواجهة قيود التمويل الحادة التي أعقبت الأزمة ولحماية أكثرها ضعفا من التعرض للآثار الناجمة عنها. غير أن الوزراء أعربوا عن قلقهم البالغ بشأن مدى قدرة مجموعة البنك الدولي على مواجهة أجواء عدم اليقين المستمرة في الاقتصاد العالمي واحتياجات التنمية على المدى الأطول. وسيكون البنك الدولي للإنشاء والتعمير قادرا بالكاد على الوصول إلى مستويات الإقراض التي حققها قبل الأزمة في وقت تحتاج فيه البلدان النامية إلى زيادة الاستثمارات الحيوية في مجالي البنية التحتية والتنمية البشرية، ويتعين فيه توفير تمويل تصاعدي كبير للسلع العامة العالمية، وخاصة تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وذكر الوزراء أن مؤسسة التمويل الدولية تواجه قيودا أكبر وسوف تضطر إلى وضع حدود للتمويل الجديد في وقت تتزايد فيه طلبات الحصول على خدماتها لتسجل مستويات مرتفعة قياسية. ودعوا إلى تنفيذ زيادات رأس المال الانتقائية والعامة في الوقت المقرر حتى تتمكن مجموعة البنك الدولي من الوفاء بالتزامات الإقراض القادمة. ونظرا لاحتياجات التنمية غير الملباة، دعا الوزراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية إلى مراقبة طاقتها المالية مراقبة دقيقة والشروع في مراجعات لمدى كفاية رأس المال المتوافر لها حسب الاقتضاء.

٢٢- وأشار الوزراء إلى المساندة الحيوية التي قدمتها المؤسسة الدولية للتنمية دعما للبلدان منخفضة الدخل. وتُبرِز المراجعة التي أجريت مؤخرا على نتائج المؤسسة إنجازاتها العديدة وأهميتها البالغة بالنسبة للبنية التحتية التي يقوم عليها التمويل، وللقطاعات الزراعية والصحية والتعليمية في البلدان منخفضة الدخل. وقد كان للمؤسسة دور فعال أيضا كأداة حافزة لأشكال التمويل الميسر الأخرى وفي العمل على تخفيف العبء الناشئ عن التفتت المتزايد في المعونات المقدمة. ودعا الوزراء إلى جهد طموح لإتمام العملية السادسة عشرة لإعادة تمويل موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وبينما قام العديد من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي بزيادة مساهماتها المقدمة للمؤسسة باعتبارها شركاء في التنمية، فقد شدد الوزراء على أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تفي بمسؤوليتها كأطراف مانحة أساسية لضمان النجاح في عملية إعادة التمويل السادسة عشرة. ودعا الوزراء إلى أن تنشئ المؤسسة الدولية تسهيلا باسم "نافذة مواجهة الأزمات" ليكون أداة دائمة تساعد البلدان منخفضة الدخل على مواكبة متطلبات الصدمات الخارجية.

٢٣- وأحاط الوزراء علما بالإصلاحات الجارية في مجموعة البنك الدولي. ويجب أن يكون الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات تعزيز سرعة استجابة البنك لعملائه على أساس من المساواة. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء أن البنك ينبغي أن يكون قادرا على تلبية الاحتياجات المتنوعة لدى عملائه على النطاق المطلوب. وعلى ذلك، دعوا إلى مراعاة المرونة الواجبة في السياسات والأدوات المعتمدة لدى البنك، بما في ذلك سياساته المالية، كما دعوا لاتخاذ تدابير أخرى تحقق تخفيضا في التكاليف المصاحبة لما يقدمه من قروض. وأكد الوزراء أنه ينبغي الاسترشاد بطلبات البلدان كل على حدة عند التركيز على الانتقائية وعلى المفاضلات المختلفة التي يمكن أن تنشأ في وجود القيود الحالية على رأس المال. وحث الوزراء إدارة البنك الدولي على أن يكون الأساس الوحيد في تقدير احتياجات المساعدة المالية والفنية وتلبيتها هو الاستحقاق من الوجهة الاقتصادية ومن حيث التطورات الجارية في البلد المعني.

٢٤- وأحاط الوزراء علما أيضا بالمستجدات المتعلقة بإصلاحات الحوكمة في مجموعة البنك الدولي. ورأوا أن هذه الإصلاحات تكتسب أهمية لمستقبل البنك، لكنهم نبهوا إلى ضرورة ألا تؤثر على فعالية المجلس التنفيذي وكفاءة تمثيله للبلدان الأعضاء. وكما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي، دعا الوزراء إلى إجراءات تقوم على العلنية والشفافية والجدارة لاختيار رئيس البنك، بغض النظر عن الجنسية. ورحب الوزراء بإنشاء مجموعات العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي للنظر في إجراءات اختيار الرئيس وإجراء التقييم الثنائي لأداء المجلس التنفيذي والإدارة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى صدور مقترحات ملموسة منها بحلول موعد الاجتماع القادم.

٢٥- ودعا الوزراء إلى تنفيذ قرارات إصلاح نظام الأصوات في الوقت المقرر والتي تم اتخاذها في اجتماعات الربيع الماضية. وأكد الوزراء أن إصلاح نظام الأصوات والتمثيل هو أحد القضايا الجارية التي ينبغي الانتهاء منها في الموعد المحدد لها حتى يتحقق التكافؤ على الأقل بين القوة التصويتية للبلدان المتقدمة والنامية.

مسائل أخرى

٢٦- رحب الوزراء بالمكسيك بوصفها النائب الثاني القادم لرئيس المجموعة. ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١١.

قائمة المشاركين[١]

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الرابع والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٠. وقد رأس الاجتماع معالي السيد برافين غوردان وزير مالية جنوب إفريقيا والنائب الأول للرئيس، وتولى منصب النائب الثاني السيد براناب موخرجي وزير مالية الهند، ومثَّل البرازيل كرئيس للمجموعة سعادة السفير ماركوس غلفاو سكرتير الشؤون الدولية في وزارة المالية البرازيلية.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع السادس والتسعون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٠، برئاسة السيد روغيريو ستودارت، المدير التنفيذي المناوب في البنك الدولي.

المجموعة الإفريقية: محمد لكصاصي، الجزائر؛ دينيس دنيس انغيبي، كوت ديفوار؛ جان كلود ماسانغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أيمن القفّاص، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ دينيس ميبوريوا، غابون؛ إيريك كورانتيفي، غانا؛ أولوسيغان أغانغا، نيجيريا؛ دانييل مينيلي، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: آشوك شاولا، الهند؛ محمد بهمني، جمهورية إيران الإسلامية؛ ألان بيفاني، لبنان؛ جاويد طلعت، باكستان؛ روبرتو تان، الفلبين؛ ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ أديب ميّاله، الجمهورية العربية السورية.

مجموعة أمريكا اللاتينية: غويدو فورسياني، الأرجنتين، باولو نوغيرا باتيستا، البرازيل؛ ماريا أربيليز، كولومبيا؛ إدغار باركين، غواتيمالا؛ ألفونسو غويرا، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ ونستون دوكفران، ترينيداد وتوباغو؛ خوليو فيلوريا، فنزويلا.

المراقبون: جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ اسماعيلا ديم، البنك المركزي لدول غرب إفريقيا؛ ويليام كالفو، المجلس النقدي لأمريكا الوسطى؛ يان لو، الصين؛ ستيفن بورسي، منظمة العمل الدولية؛ إفضال علي، البنك الإسلامي للتنمية؛ سليمان الحربيش، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ يوسف البسّام، المملكة العربية السعودية؛ كريم العيناوي، المغرب؛ إينر فلاسبيك، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ روب فوس، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة.

---

[١] الحضور على طاولة المفاوضات.

ضيوف الشرف: دومينيك ستراوس– كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي.

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: محمد الدايري، عبد الشكور شعلان

المجلس التنفيذي للبنك الدولي: سيد أحمد ديب، ندى مفرج

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: أمار باتاتشاريا، اندزولي مندوغا

المنسق البحثي لمجموعة الأربعة والعشرين: جومو سوندارام

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: سيمران ماكسويل، داليلا بندورو